# تنظيم أسواق الأضاحي في المغرب:

# ورقة سياسات حول مشروعية وجدوى تسقيف الأسعار بين مقتضيات القانون رقم 104.12 وتحديات الواقع الاقتصادي

**اعداد يونس بنان**

**رئيس معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية بالمغرب**

## الإطار السوسيو اقتصادي وشعيرة عيد الأضحى في المغرب

تكتسي شعيرة عيد الأضحى في المملكة المغربية أبعاداً دينية واجتماعية عميقة، إلا أنها تفرض في الوقت ذاته تحديات اقتصادية ومالية جسيمة على ميزانيات الأسر المغربية. وتكشف المعطيات الإحصائية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط أن إجمالي نفقات الأسر المغربية بمناسبة عيد الأضحى يتجاوز حاجز 18 مليار درهم مغربي (المندوبية السامية للتخطيط، 2023).[1] وفي ظل الموجات التضخمية المتعاقبة التي شهدتها السنوات الأخيرة، ولا سيما في شقها المتعلق بالمنتجات الغذائية، سجلت أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعاً سنوياً متوسطاً بنسبة 5% في الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2023، لترتفع وتيرة هذا التضخم إلى 7.2% سنوياً بين سنتي 2021 و2023 (الزراري، 2023).[1] هذا المنحى التصاعدي انعكس بشكل مباشر على متوسط سعر الماشية المخصصة للنحر، والذي قُدّر بنحو 2,400 درهم في سنة 2023 كمتوسط وطني (المندوبية السامية للتخطيط، 2023) [1]، مع تسجيل مستويات أعلى بكثير في مواسم 2024 و2025 و2026 بفعل تراكم التكاليف وتوالي سنوات الجفاف (الزنيتي، 2026؛ والياضي، 2026).[2]

وتتجلى الآثار التوزيعية والعدالة الاجتماعية لهذه النفقة الموسمية عند تحليل تداعياتها على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية المختلفة؛ إذ تلتهم نفقة الأضحية ما يعادل 42% من الميزانية الشهرية بالنسبة لـ10% من الأسر الأكثر هشاشة وفقراً، في حين لا تمثل سوى 13.3% من الميزانية الشهرية لـ10% من الأسر الأكثر رخاءً

ويسراً (المندوبية السامية للتخطيط، 2023).[1] علاوة على ذلك، فإن قيمة الأضحية تمثل ما يقارب 30% من إجمالي النفقات السنوية التي تخصصها الأسر المغربية لاستهلاك اللحوم بصفة عامة، لترتفع هذه النسبة إلى 41% لدى الفئات الاجتماعية العشرية الأقل يسراً (المندوبية السامية للتخطيط، 2023).[4] وتوضح هذه الأرقام بشكل جلي أن أي اضطراب أو ارتفاع فاحش وغير مبرر في أسعار الماشية قبيل العيد لا يعد مجرد تقلب سوقي عابر، بل يمثل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي والاجتماعي للفئات الهشة، مما يضع تدخل الدولة لضبط هذه الأسعار في سياق حماية النظام العام الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (أزناي، 2021).[5]

ويزداد المشهد تعقيداً في مواسم الوفرة؛ ففي سنة 2026، أكدت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات أن العرض الوطني من الأغنام والماعز المخصصة لعيد الأضحى يتراوح بين 8 و9 ملايين رأس، وهو رقم يتجاوز بكثير الطلب المتوقع الذي يتراوح بين 6 و7 ملايين رأس (وزارة الفلاحة، 2026).[7] ورغم هذا الفائض البنيوي في العرض، والذي عززه البرنامج الملكي لإعادة تكوين القطيع الوطني وتحسن الظروف المناخية ليرتفع حجم القطيع الإجمالي إلى نحو 40 مليون رأس (وزارة الفلاحة، 2026) [7]، إلا أن الأسعار في الأسواق ظلت مرتفعة بشكل يضاهي مستويات المواسم المتسمة بالندرة والجفاف (والياضي، 2026).[3] هذه المفارقة الصارخة بين وفرة العرض وارتفاع الأسعار تؤكد وجود اختلالات هيكلية عميقة في مسالك التوزيع، وتفشي الممارسات الاحتكارية والمضارباتية التي يقودها الوسطاء أو ما يعرف محلياً بـ"الشناقة" (مجلس المنافسة، 2026؛ والياضي، 2026).[3]

تُبرز الجداول الإحصائية التالية التفاوتات السوسيو-اقتصادية لممارسة هذه الشعيرة ونمط الاستهلاك المرتبط بها في المغرب:

## جدول 1: التفاوتات السوسيو-اقتصادية لممارسة شعيرة الأضحية ونسب عدم ممارستها في المغرب

| المؤشر الاجتماعي / الاقتصادي | نسبة عدم ممارسة شعيرة الذبح (%) | نسبة التضحية بالماعز (%) | عبء نفقة الأضحية من الدخل الشهري (%) |
|---|---|---|---|
| **الوسط الحضري** | 9.6% | 2.8% | — |
| **الوسط القروي** | 4.1% | 7.4% | — |
| **الفئة العشرية الأكثر فقراً (10%)** | — | 8.5% | 42.0% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الفئة العشرية الأكثر غنى (10%)** | — | 2.7% | 13.3% |
| **الخمس (20%) الأكثر فقراً من الساكنة** | 2.5% | — | — |
| **الخمس (20%) الأكثر غنى من الساكنة** | 16.4% | — | — |
| **مستوى تعليم رب الأسرة: عالي** | 17.2% | — | — |
| **مستوى تعليم رب الأسرة: بدون تعليم** | 6.5% | — | — |

*المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2023، 2024)*[1]

## جدول 2: استهلاك اللحوم ومساهمة أضحية العيد في الاستهلاك السنوي للأسر المغربية

| المؤشر الاستهلاكي | القيمة والمساهمة (%) | التفاصيل السلوكية حسب فئات اليسر |
|---|---|---|
| **متوسط الاستهلاك السنوي الإجمالي للحوم** | 141 كغ لكل أسرة | يشمل اللحوم الحمراء والبيضاء معاً[4] |
| **متوسط الاستهلاك السنوي للحوم الحمراء** | 55.8 كغ لكل أسرة | يمثل اللحوم المستهلكة طيلة السنة[4] |
| **متوسط كمية اللحوم المستخرجة من الأضحية** | 22.8 كغ لكل أسرة | تمثل حوالي 41% من الاستهلاك السنوي للحوم الحمراء[4] |
| **حصة الأضحية من الإنفاق السنوي على اللحوم** | 30.0% | متوسط عام لجميع الأسر المغربية[4] |
| **حصة الأضحية من الإنفاق على اللحوم (الأسر الأقل يسراً)** | 41.0% | تؤكد الاعتماد الكبير للفقراء على الأضحية كمصدر بروتيني[4] |
| **حصة الأضحية من الإنفاق على** | 23.0% | تعكس تنوع مصادر الإنفاق |

| | | |
|---|---|---|
| **اللحوم (الأسر الأكثر يسراً)** | | الغذائي لديهم [4] |

*المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2024)* [4]

**نسبة الأسر التي لم تمارس شعيرة عيد الأضحى حسب وسط الإقامة وحجم الأسرة ومستوى المعيشة والمستوى التعليمي لرب الأسرة**

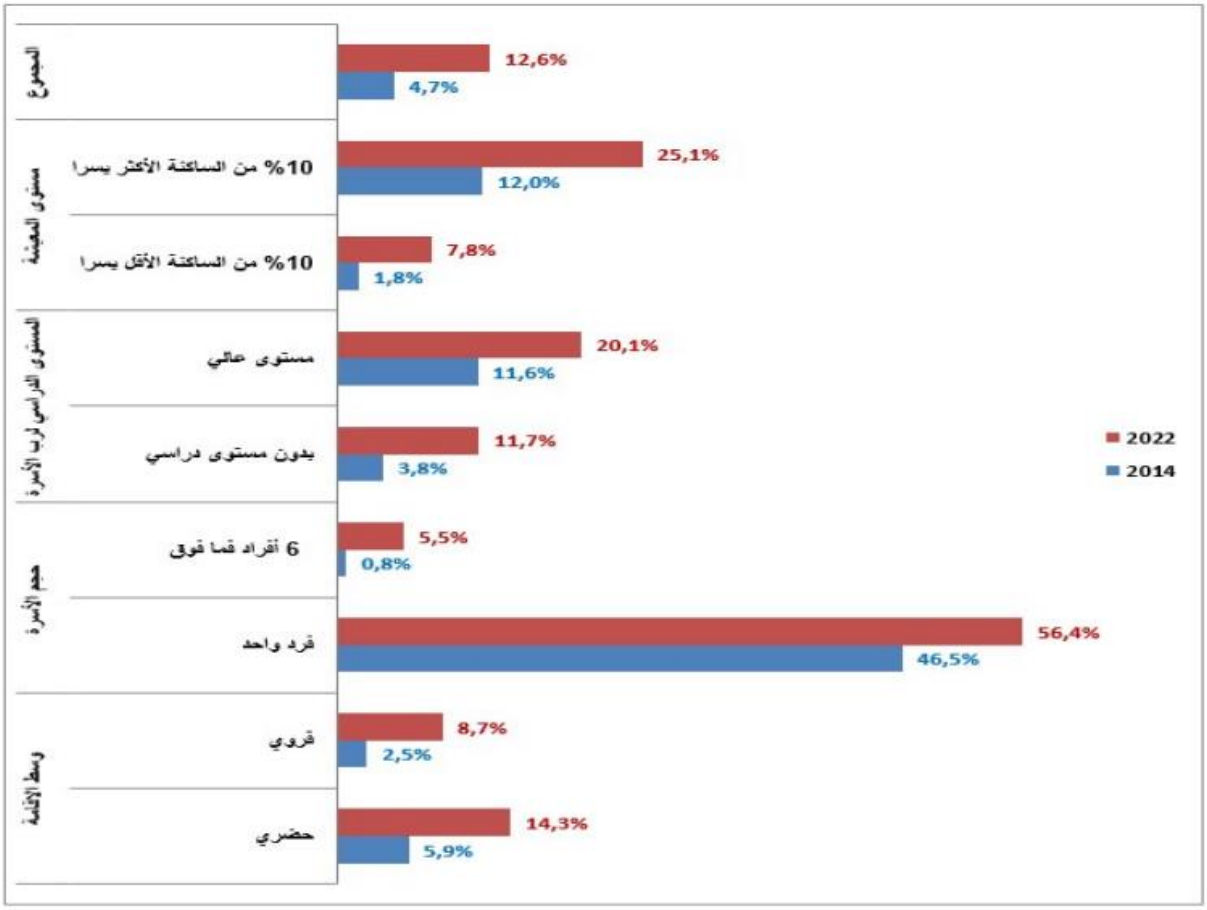


*المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2024)* [4]

# التحليل القانوني لآليات التدخل وتقنين الأسعار وفق القانون رقم 104.12

يُشكل القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 (30 يونيو 2014)، الإطار التشريعي المرجعي الذي ينظم حرية المبادرة الاقتصادية ويضبط قواعد المنافسة

الشريفة في السوق المغربية (الظهير الشريف رقم 1.14.116، 2014).[10] وتنص المادة الثانية من هذا القانون على مبدأ عام يقضي بأن أسعار السلع والمنتوجات والخدمات تُحدد عن طريق آليات المنافسة الحرة (القانون رقم 104.12، المادة 2).[12] ومع ذلك، فإن هذا التوجه الليبرالي ليس مطلقاً؛ إذ وضع المشرع المغربي قيوداً وضمانات قانونية تتيح للإدارة التدخل لتقنين الأسعار في حالات محددة وحصريّة، مفرقاً بين الاستثناءات البنيوية الدائمة والاستثناءات الظرفية المؤقتة (مجلس المنافسة، 2019).[14]

## السند الدستوري ومؤسسة الضبط الاقتصادي

أقامت الهيكلية الدستورية للمملكة المغربية بموجب الفصل 166 من دستور سنة 2011 هيئة مستقلة تتمثل في "مجلس المنافسة" (الأمانة العامة للحكومة، 2011).[10] ويُعهد إلى هذا المجلس مهمة تنظيم منافسة حرة ومشروعة، وضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، ومراقبة الممارسات المنافية للمنافسة والعمليات الاحتكارية (القانون رقم 20.13، 2014).[10] ويأتي هذا الدور الدستوري ليتكامل مع القوانين الموضوعية والإجرائية المتمثلة في القانون رقم 104.12 والقانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، واللذين تم تعديلهما بموجب القانونين رقم 40.21 ورقم 41.21 لتعزيز الفعالية الضبطية وفرض إتاوات تبلغ دراسة ملفات التركيز الاقتصادي (الظهير الشريف رقم 1.14.117، 2014؛ القانون رقم 40.21، 2022).[10]

## تنظيم الأسعار البنيوي (المادة 3) والتدخل التنظيمي

تسمح المادة الثالثة من القانون رقم 104.12 للإدارة بتقنين أسعار بعض السلع والخدمات في القطاعات أو المناطق الجغرافية التي تكون فيها المنافسة بالأسعار محدودة (القانون رقم 104.12، المادة 3).[12] ويُعزى هذا المانع التنافسي البنيوي إما لحالات احتكار قانوني أو فعلي، أو لدعم الإدارة لبعض القطاعات، أو لوجود صعوبات دائمة في التموين (القانون رقم 104.12، المادة 3).[12] وقد أسند المرسوم رقم 2.14.652 الصادر بتطبيق هذا القانون إلى رئيس الحكومة، أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه، صلاحية تحديد قائمة هذه المواد المقننة بنص تنظيمي بعد استشارة مجلس المنافسة (المرسوم رقم 2.14.652، 2014).[10]

## التدابير المؤقتة والاستثناءات الظرفية (المادة 4)

تشكل المادة الرابعة من القانون رقم 104.12 الأساس القانوني المباشر الذي يسوغ للحكومة التدخل بشكل استثنائي لمواجهة التقلبات الظرفية الفاحشة في الأسعار (القانون رقم 104.12، المادة 4).[8] وبموجب هذا النص، لا تحول أحكام حرية الأسعار دون إمكانية قيام الإدارة، بعد استشارة مجلس المنافسة، باتخاذ تدابير

مؤقتة ضد ارتفاع أو انخفاض فاحش في الأسعار تعلله ظروف استثنائية أو كارثة عامة أو وضعية غير عادية بشكل واضح في السوق بقطاع معين (القانون رقم 104.12، المادة 4).[12] ويضع المشرع قيداً زمنياً صارماً على هذه التدابير الاستثنائية بحيث لا تزيد مدة تطبيقها على ستة أشهر، قابلة للتمديد لمرة واحدة فقط (القانون رقم 104.12، المادة 4).[12]

### الديناميات التشريعية ومقترحات التعديل

في ظل الأزمات التضخمية المتعاقبة، برزت نقاشات برلمانية مكثفة حول ضرورة مراجعة هوامش المناورة المتاحة للحكومة لتقنين الأسعار. وفي هذا الصدد، قدم فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب في يوليو 2024 مقترح قانون جديد يقضي بتغيير وتتميم المادتين 3 و4 من القانون رقم 104.12 (فريق التقدم والاشتراكية، 2024).[21] ويهدف هذا المقترح التشريعي إلى تيسير شروط التدخل الحكومي، وتقليص التعقيدات المسطرية المرتبطة بأخذ رأي مجلس المنافسة، وتوسيع نطاق الحالات التي تسوغ فرض سقف للأسعار لتشمل بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع لحماية القدرة الشرائية من جشع المضاربين (فريق التقدم والاشتراكية، 2024).[21]

## مشروعية وموقف مجلس المنافسة بشأن تسقيف أسعار الأضاحي لسنة 2026

في سياق الاستعدادات لعيد الأضحى لسنة 2026، وتفاعلاً مع المطالبات الشعبية المتزايدة بضرورة التدخل لكبح جشع الوسطاء، فعلت الحكومة المسار القانوني المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم 104.12 (مجلس المنافسة، 2026).[8] فقد أحال رئيس الحكومة طلباً لإبداء الرأي إلى مجلس المنافسة يتعلق باتخاذ تدابير مؤقتة لتنظيم أسواق بيع الأضاحي (مجلس المنافسة، 2026).[8] وجاء قرار المجلس مؤيداً للطلب الحكومي ومقراً بمشروعية التدخل الاستثنائي (مجلس المنافسة، 2026).[8]

### استيفاء الشروط القانونية الجوهرية والإجرائية

أكد مجلس المنافسة في رأيه الصادر سنة 2026 أن طلب الحكومة استوفى الشروط القانونية والمسطرية المطلوبة لتفعيل المادة الرابعة (مجلس المنافسة، 2026).[8] وقد ارتكز هذا التأشير على ركيزتين أساسيتين:

- **وجود ارتفاع فاحش في الأسعار:** حيث تبين من التقارير القطاعية المرفوعة وجود طفرات سعرية غير

مبررة تفوق بكثير تكاليف مدخلات الإنتاج والتسمين والدعم الممنوح لمربي الماشية (مجلس المنافسة، 2026).[8]

- **تكييف الحالة بكونها "وضعية غير عادية بشكل واضح للسوق"**: عرف المجلس هذه الوضعية بأنها حالة اختلال ملموس وغير طبيعي في السير التنافسي للسوق، تنجم عن ممارسات أو سلوكيات تؤدي إلى اضطراب آليات تحديد الأسعار تلقائياً أو خلق ندرة مصطنعة من خلال حجب العرض والتخزين غير المشروع (مجلس المنافسة, 2026).[8]

## الخصوصية الموسمية وتبرير التدخل الحمائي

شدد "مجلس رحو" على أن فترة عيد الأضحى تتسم بخصوصية سوسيواقتصادية فريدة؛ حيث يتركز فيها الطلب بشكل استثنائي ومكثف خلال حيز زمني ضيق للغاية، مما يخلق بيئة مواتية للممارسات الاحتكارية والتواطؤات الهادفة إلى افتعال زيادات في الأسعار (مجلس المنافسة، 2026).[8] وما يعزز مشروعية التدخل في موسم 2026 هو السياق الخاص المرتبط بالموسم السابق (2025)، والذي شهد تعليق إقامة شعيرة النحر تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية لإعادة تكوين وبناء القطيع الوطني المتضرر من سنوات الجفاف (رحو، 2026).[3] هذا التعليق جعل موسم 2026 يشهد طلباً متراكماً وضغوطاً تسويقية مضاعفة، مما استدعى تفعيل تدابير احترازية استثنائية لضمان الشفافية والوضوح (رحو، 2026).[8]

وبناءً على هذه المعطيات، وافق مجلس المنافسة على اتخاذ الحكومة لتدابير مؤقتة لتنظيم أسواق الأضاحي من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية إلى غاية 3 يونيو 2026، مرخصاً صراحة لإمكانية اعتماد تسقيف أسعار بيع الأضاحي بالكيلوغرام كآلية حمائية استباقية (مجلس المنافسة، 2026).[2]

# التحليل الاقتصادي والتنافسي لتدابير تسقيف أسعار الأضاحي

رغم المشروعية القانونية التي حظي بها مقترح تسقيف أسعار الأضاحي بموجب رأي مجلس المنافسة لسنة 2026 [8]، إلا أن جدواه الاقتصادية وآثاره على بنية المنافسة تظل موضع نقاش وتحليل اقتصادي دقيق. وتبرز أدبيات اقتصاديات المنافسة، وبشكل خاص الرأي الصادر عن مجلس المنافسة رقم 1/ر/2019 بشأن المحروقات السائلة، أن اللجوء إلى تسقيف الأسعار وهوامش الربح يعد تدبيراً علاجياً ظرفياً لا يجيب على الاختلالات البنيوية العميقة للقطاعات الاقتصادية غير المهيكلة (مجلس المنافسة، 2019).[15]

## النمذجة الرياضية لأثر تسقيف الأسعار في أسواق الماشية

من الناحية الاقتصادية النظرية، يؤدي فرض سعر سقف للبيع يقل عن سعر التوازن الطبيعي الذي تفرزه آليات العرض والطلب الحرة إلى حدوث عجز أو ندرة في العرض المعروض في القنوات الرسمية المنظمة. ويمكن صياغة هذه العلاقة رياضياً على النحو التالي:

نفرض أن كمية الطلب على الأضاحي هي دالة في السعر $Q_d(P)$ ، وكمية العرض هي دالة في السعر $Q_s(P)$. في حالة السوق الحرة، يتحدد سعر التوازن $P_e$ عند نقطة التقاء العرض والطلب بحيث:

$$Q_s(P_e) = Q_d(P_e)$$

عند قيام الحكومة بفرض سعر سقفي أقصى $P_c$ بحيث يكون أصغر من سعر التوازن الطبيعي ($P_c < P_e$) بهدف حماية المستهلكين، فإن كمية الأضاحي التي يعرضها الكسابة تنخفض لعدم تغطية التكاليف الهامشية لبعضهم، بينما ترتفع كمية الطلب من طرف الأسر. هذا الاختلال يولد عجزاً في السوق (Shortage) يُرمز له بالرمز $S$:

$$0 < Q_s(P_c) - Q_d(P_c) = S$$

هذا العجز الرياضي يترجم واقعياً إلى اختفاء الأضاحي من الأسواق الحضرية المنظمة والمدعومة، وظهور قنوات توزيع موازية (سوق سوداء) غير خاضعة للرقابة القانونية والضريبية (مجلس المنافسة، 2019).[15]

## التحديات العملية والتشغيلية للتسعير بالكيلوغرام

تتمثل الصعوبة البالغة لآلية التسقيف في تباين الكلفة البنيوية لتربية الماشية حسب السلالات والمناطق الجغرافية؛ فالسعر المسقف الموحد بالكيلوغرام (والذي يقترح بعض الفاعلين تحديده بين 45 و60 درهماً للكيلوغرام حسب الجودة والنوع) [20] لا يمكنه مراعاة الفروق النوعية والتفضيلية لسلالات مثل "الصردي" التي تتطلب كلفة تسمين ورعاية أعلى مقارنة بسلالات أخرى (رحو، 2026).[20] إن غياب آلية تسعير مرنة ومميزة للجودة قد يدفع الكسابة الكبار إلى الإحجام عن تزويد الأسواق الرسمية، مما يفرغ التدبير الحمائي من

محتواه الاقتصادي ويؤدي إلى ركود حاد في عرض المواشي (الزنيتي, 2026).[3]

## تقاطع قانون حرية الأسعار والمنافسة مع قانون حماية المستهلك

يندرج كل من القانون رقم 104.12 والقانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك ضمن منظومة تشريعية متكاملة ترمي إلى إرساء الشفافية والعدالة التعاقدية (الجريدة الرسمية، 2011).[14] وبينما يضمن القانون الأول حرية المبادرة ويحظر الممارسات الاحتكارية والتواطئية الرامية إلى الافتعال المصطنع للأسعار (القانون رقم 104.12، المادة 6) [14]، يسعى القانون رقم 31.08 إلى حماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك، ولا سيما حقه في الإعلام والشفافية (القانون رقم 31.08، المادة 3).[26]

إن ممارسة الكسابة والوسطاء لنظرية التعسف في استعمال الحق (المنصوص عليها في الفصل 94 من قانون الالتزامات والعقود) من خلال فرض أسعار احتكارية مستغلةً حاجة الأسر لشعيرة دينية، يمثل إخلالاً بالتوازن العقدي والسلوكي المفترض في المعاملات التجارية (قانون الالتزامات والعقود، الفصل 94).[6] لذا، فإن التنسيق والتقاطع بين قواعد المنافسة وتدابير حماية المستهلك يسوغ قانوناً فرض إشهار الوزن والسعر بالكيلوغرام كأداة لتمكين المستهلك من ممارسة حقه في الاختيار العقلاني ومحاربة الغش والتضليل (خديجة مضي، 2018).[14]

# الرؤية الاستشرافية لتأهيل قطاع تربية وتسويق الماشية في المغرب

إن تكرار أزمات غلاء أضاحي العيد يستدعي تجاوز الحلول الظرفية المتمثلة في التسقيف المؤقت للأسعار [15]، والتوجه نحو صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية هيكلية وشاملة لتنظيم أسواق الماشية وضبط مسالك التوزيع، تماشياً مع المتطلبات القانونية والاقتصادية الحديثة:

## أولاً: محاربة المضاربة وهيكلة مهنة الوساطة ("الشناقة")

تمثل العشوائية وغياب الفوترة في أسواق الماشية البيئة المثالية لتفشي المضاربة وقنوات التوزيع الطفيلية؛ حيث يعمد وسطاء موسميون لا يؤدون أي ضرائب إلى احتكار القطيع وإعادة بيعه بأسوام مضاعفة.[3] ويتطلب الإصلاح الهيكلي في هذا الشق اتخاذ الإجراءات التالية:

- **مأسسة مسالك التوزيع:** حصر عمليات بيع الأضاحي في الأسواق المخصصة والمرخصة والضيعات

المعتمدة من لدن المصالح المختصة، ومنع الشراء داخل الأسواق بغرض إعادة البيع الفوري (رئاسة الحكومة، 2026).[9]

- **فرض التراخيص والتصريح المسبق:** إلزام كافة البائعين بالتصريح المسبق لدى السلطات المحلية بهوياتهم، ومصدر القطيع المعروض، وأعداده قبل ولوج فضاءات التسويق (رئاسة الحكومة، 2026).[9]
- **التنظيم الجبائي والفوترة:** تفعيل مقترحات فرض رسوم أو ضرائب موسمية على أرباح الوسطاء غير المهنيين، مع إلزامية البيع بفواتير رسمية تحدد مسار المعاملة وهوامش الربح الحقيقية للحد من الأرباح غير المشروعة (مواطنون فاعلون، 2026).[20]

## ثانياً: الانتقال الرقمي وعصرنة التسويق عبر المنصات الإلكترونية

يساهم التطور التكنولوجي في تقريب المنتج من المستهلك والقضاء على الحلقات الوسيطة الزائدة. ويمكن للمغرب الاستفادة من النماذج الإقليمية الناجحة، مثل تجربة "المنصة الرقمية الوطنية - أضاحي" (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2026).[27] وتتيح هذه الآلية الرقمية للمواطنين حجز واختيار الأضاحي مباشرة من التعاونيات والكسابة المهنيين المسجلين (والبالغ عددهم نحو 160 ألف ضيعة لتربية وتسمين الأغنام والماعز)[7]، ليتلقى المشتري رسالة نصية تحدد تاريخ ووقت ومكان الاستلام الفعلي للأضحية وفق ترتيب زمني يحول دون الازدحام والمضاربة الميدانية.[7]

## ثالثاً: تعميم الموازين وإشهار أسعار البيع بالكيلوغرام

لإرساء الشفافية وقطع الطريق أمام "عشوائية التسعير بالعين المجردة"، يتوجب على السلطات المحلية وإدارات الأسواق تعميم توفير موازين معتمدة ومراقبة قانوناً في كافة نقاط البيع المرخصة.[20] ويصاحب ذلك إلزامية إشهار سعر البيع المرجعي للكيلوغرام والوزن الإجمالي لكل رأس ماشية معروض، مما يمنح الأسر القدرة على تقييم القيمة الحقيقية للأضحية ومطابقتها مع قدرتها الشرائية (الياضي، 2026).[3]

## رابعاً: تعزيز الأمن الاحتياطي وتفعيل لجان المراقبة المختلطة

يتوجب تفعيل مقتضيات الشرطة الإدارية ومراقبة الأسعار وحماية المستهلك بشكل صارم وتنسيقي بين الجهات المختصة (وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، والمكتب الوطني للسلامة الصحية).[7] ويشمل ذلك تكثيف لجان المراقبة الإقليمية والمحلية لضبط وزجر الممارسات غير المشروعة مثل التواطؤات والتحالفات السرية لرفع الأثمان، والتخزين غير القانوني للمواشي لخلق ندرة مصطنعة، مع تطبيق العقوبات الزجرية المقررة

قانوناً والتي تشمل الغرامات المالية والعقوبات السالبة للحرية للمخالفين لضمان انتظام واستقرار السوق السليم (رئاسة الحكومة، 2026).[3]

# قائمة المراجع


- الأمانة العامة للحكومة. (2011). *دستور المملكة المغربية لسنة 2011*. الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر.
- الظهير الشريف رقم 1.14.116. (2014). *بتنفيذ القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة*. الجريدة الرسمية عدد 6276.
- الظهير الشريف رقم 1.14.117. (2014). *بتنفيذ القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة*. الجريدة الرسمية عدد 6276.
- القانون رقم 31.08. (2011). *القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك*. الجريدة الرسمية عدد 5932.
- القانون رقم 40.21. (2022). *القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة*. الجريدة الرسمية عدد 7152.
- المرسوم رقم 2.14.652. (2014). *بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة*. الجريدة الرسمية عدد 6314.
- مجلس المنافسة المغربي. (2019). *الرأي رقم 1/ر/2019 المتعلق بطلب الحكومة لتسقيف أسعار وهوامش ربح المحروقات السائلة*. الأمانة العامة لمجلس المنافسة.
- مجلس المنافسة المغربي. (2026). *رأي مجلس المنافسة بشأن طلب رئيس الحكومة اتخاذ تدابير مؤقتة لتنظيم أسواق أضاحي العيد*. الجريدة الرسمية (نسخة منشورة في الصحف الرسمية 22 مايو 2026).
- المندوبية السامية للتخطيط. (2023). *مذكرة إخبارية حول نفقات الأسر المغربية وممارستها لشعائر عيد الأضحى*. مرصد ظروف معيشة السكان، الرباط.
- المندوبية السامية للتخطيط. (2024). *الاستقصاء الوطني حول نفقات الاستهلاك ودخل الأسر: نفقات وممارسة شعائر عيد الأضحى*. مديرية الإحصاء، الرباط.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. (2026). *بلاغ صحفي حول التحضيرات الجارية لعيد الأضحى المبارك وحالة القطيع الوطني*. الرباط.


**مصادر الاحالات**

1. عيد الأضحى .. نفقات الأسر تقدر بأكثر من 18 مليار درهم, consulté le mai 24, 2026, https://ahdath.info/%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B6%D8%AD%D9%89-%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-18-%D9%85/
2. مندوبية التخطيط: الأسعار ارتفعت بـ1,7 في المائة خلال سنة.. والفواكه والحوم في المقدمة, consulté le mai 24, 2026, https://www.assahifa.com/%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%AA-%D8%A8%D9%8017-%D9%81%D9%8A/
3. غلاء الأضاحي يثير استياء المغاربة رغم الإجراءات الحكومية لمحاربة "الشناقة", consulté le mai 24, 2026, https://www.hespress.com/%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%86%D8%A7-1749263.html
4. مخت شرات المندوبية ال شامية للتخطيط - HCP, consulté le mai 24, 2026, https://www.hcp.ma/file/240950/
5. بحث حول قانون حرية الأسعار المنافسة ومجلس المنافسة أي تحديات في مواجهة كورونا لحماية الاقتصاد الوطني المغربي؟ - استشارات قانونية مجانية, consulté le mai 24, 2026, https://www.mohamah.net/law/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-

%D9%88%D9%85/

6. الحرية التعاقدية الموجهة, consulté le mai 24, 2026, https://revues.imist.ma/index.php/RDCEC/article/download/23113/12423/60853
7. عرض الأضاحي يفوق الطلب.. وزارة الفلاحة تكشف تفاصيل الاستعدادات لعيد الأضحى, consulté le mai 24, 2026, https://kifache.com/%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B6%D8%A7%D8%AD%D9%8A-%D9%8A%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AA/
8. مجلس المنافسة يجيز للحكومة تسقيف أسعار بيع أضاحي العيد ... - مدار21, consulté le mai 24, 2026, https://madar21.com/428529.html
9. المغرب.. المضاربة وغلاء الأسعار تفقد أضاحي العيد بهجتها, consulté le mai 24, 2026, https://www.cnbcarabia.com/152593/2026/23/05/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8..-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF-%D8%A3%D8%B6%D8%A7%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%87%D8%AC%D8%AA%D9%87%D8%A7
10. النصوص التنظيمية - مجلس المنافسة, consulté le mai 24, 2026, https://conseil-concurrence.ma/ar/d8-a7-d9-84-d9-86-d8-b5-d9-88-d8-b5-d8-a7-d9-84-d8-aa-d9-86-d8-b8-d9-8a-d9-85-d9-8a-d8-a9/
11. حرية الاسعار والمنافسة | PDF - Scribd, consulté le mai 24, 2026, https://www.scribd.com/document/875756463/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9

12. قانون حرية الأسعار والمنافسة (المغرب) - ويكي مصدر, consulté le mai 24, 2026, https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9_(%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8)
13. الظهير الشريف رقم 1-00-225 الصادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 06-99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. | Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle - HACA, consulté le mai 24, 2026, https://www.haca.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D9%82%D9%85-225-00-1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-1421-5-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-2000-%D8%A8%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-99-06-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82
14. قانون حرية الاسعار والمنافسة وقانون حماية المستهلك تقاطع او تكامل1 | PDF - Scribd, consulté le mai 24, 2026, https://www.scribd.com/document/880095317/1%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9-%D8%A7%D9%88-

%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84

15. رأي - Conseil de la concurrence, consulté le mai 24, 2026, https://conseil-concurrence.ma/wp-content/uploads/2023/10/%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85-1-%D8%B1-2019.pdf
16. الملكية الصناعية وقانون حرية الأسعار والمنافسة ومجلس المنافسة-شرح مبسط لمباراة الملحقين القضائيين - YouTube, consulté le mai 24, 2026, https://www.youtube.com/watch?v=jKJ_y21BZD4
17. مجلس المنافسة في المغرب في ضوء القانون رقم 41.21 الصادر بتاريخ 15 دجنبر 2022: سراب الاستقلالية! - الدكتور : الميلود بوطريكي استاذ القانون الاداري بجامعة محمد الأول وجدة, consulté le mai 24, 2026, https://www.droitetentreprise.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86/
18. مبدأ تحرير الأسعار و قانون 99-06 ,consulté le mai 24, 2026, https://www.marocdroit.com/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%88-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-99-06%E2%80%8E_a2426.html
19. مناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة ب - مجلس المستشارين, consulté le mai 24, 2026, https://chambredesconseillers.ma/docs/hassila_gov/2022_2023/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%20ok%20(20)(1).pdf
20. Hespress, - مجلس المنافسة يفتح تحقيقا في سوق الأضاحي ويقبل تسقيف الأسعار

consulté le mai 24, 2026, https://www.hespress.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B6%D8%A7%D8%AD-1750893.html

21. التقدم والاشتراكية يقدم مقترح قانون لضبط أسعار المواد المدعومة, consulté le mai 24, 2026, https://pps.ma/26121/
22. عيد الأضحى في المغرب... مفارقة الأرقام وجشع "الشناقة" يحرقان جيوب المغاربة, consulté le mai 24, 2026, https://www.alalam.ma/%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B6%D8%AD%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AC%D8%B4%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A8_a32843.html
23. مجلس المنافسة يوافق على تسقيف محتمل لأسعار أضاحي العيد لمواجهة المضاربة وحماية القدرة الشرائية - أنوار بريس, consulté le mai 24, 2026, https://anwarpress.com/717842/
24. مجلس المنافسة يأذن للحكومة بتسقيف أسعار الأضاحي استثنائيا وبيعها بالكيلوغرام لحماية القدرة الشرائية للمواطنين - الصحيفة, consulté le mai 24, 2026, https://www.assahifa.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%8A%D8%A3%D8%B0%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-

%D8%A8%D8%AA%D8%B3%D9%82%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D8%B9/

25. الممارسات المنافية لقواعد المنافسة في القانون المغربي, consulté le mai 24, 2026, https://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A_a3067.html

26. حماية المستهلك من الممارسات المنافية لقواعد المنافسة على ضوء القانون 31.08 والقانون 104.12, consulté le mai 24, 2026, https://www.aljami3a.com/1227/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9/

27. وزارة الفلاحة تحدد كيفية اقتناء أضاحي العيد عبر المنصة الرقمية, consulté le mai 24, 2026, https://entv.dz/ar/news/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D8%B6%D8%A7%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9

28. تنازع الاختصاص في تدابير الشرطة الإدارية المتعلقة بمراقبة المحلات التجارية والمهنية و حماية المستهلك - مجلة مغرب القانون, consulté le mai 24, 2026, https://maroclaw.com/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B5-
%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7/